

مركز قطر للمال PMI™

اقتصاد شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر يواصل التوسع بوتيرة سريعة في نهاية عام 2021

قراءة مؤشر مديري المشتريات تنخفض مقارنة بقراءة شهر نوفمبر القياسية، ولكنها لا تزال تمثل ثالث أعلى قراءة في تاريخ الدراسة

معدلات التوظيف تشهد ارتفاعًا كبيرًا مفاجئًا بعد سلسلة نمو امتدت أشهرًا

الأسعار ترتفع بثاني أعلى معدل في تاريخ الدراسة

والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين والمخزون من المشتريات.

واستمرت قراءة مؤشر مديري المشتريات بالتوسع مسجلة 61.4 نقطة في ديسمبر 2021، وكانت قراءة مؤشر مديري المشتريات أدنى قليلاً من القراءة الأعلى في تاريخ الدراسة بواقع 63.1 نقطة والمسجلة في نوفمبر الماضي، الأمر الذي أنهى سلسلة غير مسبقة لارتفاع المؤشر امتدت لستة أشهر. ومع ذلك، كانت القراءة الأخيرة للمؤشر ثالث أعلى قراءة مسجلة منذ بدء الدراسة في أبريل 2017.

وتعد مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة، وهما أكبر مكونين للمؤشر من حيث الوزن الإجمالي، العامل الرئيسي وراء الانخفاض الشهري في القراءة الرئيسية لمؤشر مديري المشتريات في ديسمبر 2021. إذ انخفضت قراءة المؤشرين لأدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر، غير أنها كانت رابع أعلى القراءات المسجلة في تاريخ الدراسة، مشيرة بذلك إلى معدلات نمو سريعة في مؤشرات النشاط الكلي والطلبات الجديدة في نهاية عام 2021. وظلت مستويات النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر تفوق المعدلات الطبيعية خلال الأعوام الخمسة الماضية، وسجل النشاط الكلي والطلبات الجديدة أعلى الارتفاعات في قطاعات الإنشاءات في ديسمبر 2021. وكان للتوظيف ومواعيد تسليم الموردين والمخزون من

واصلت أحدث بيانات دراسة مؤشر مديري المشتريات التابع لمركز قطر للمال، الإشارة إلى نمو اقتصاد شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة بوتيرة سريعة في ديسمبر 2021. وانخفضت معدلات النمو في مؤشرات النشاط الكلي والطلبات الجديدة والأعمال غير المنجزة بدرجة طفيفة في ديسمبر 2021 مقارنة بالقراءات القياسية المسجلة في شهر نوفمبر الماضي، ولكنها ظلت من أعلى المعدلات المسجلة خلال تاريخ الدراسة التي بدأت قبل خمس سنوات تقريبًا. وفي إشارة وإعدة للنشاط التجاري لعام 2022، ارتفع مؤشر التوظيف بأعلى وتيرة في ستة أشهر ورفعت الشركات أسعار السلع والخدمات بثاني أعلى معدل في تاريخ الدراسة.

يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضم حوالي 450 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات، تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة، وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

ومؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر التابع لمجموعة IHS Markit هو مؤشر مركب، مكون من رقم واحد يشير إلى أداء شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر. ويحتسب مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر على أساس مؤشرات الطلبات الجديدة

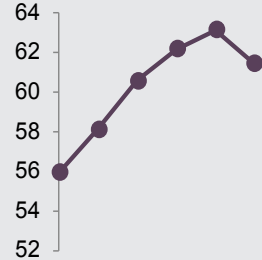
مركز قطر للمال PMI

ديسمبر 21'

61.4

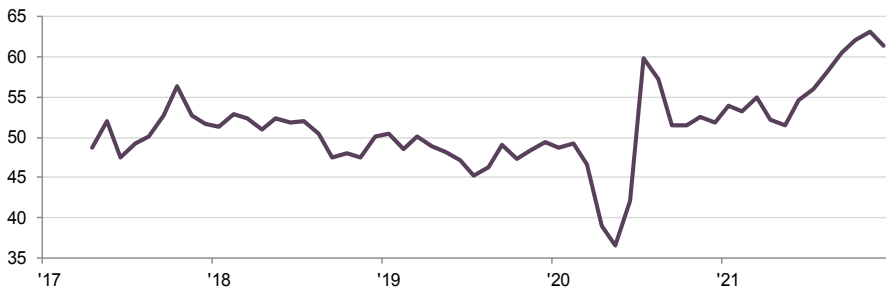
نوفمبر: 63.1

يوليو 21' - ديسمبر 21'



مركز قطر للمال PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



تابع نظرة عامة...

وكتفت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر أنشطتها الشرائية في ديسمبر 2021 لدعم عملياتها التجارية، حيث زادت الأنشطة الشرائية برايع أعلى معدّل في تاريخ الدراسة. وفرض ذلك ضغطاً إضافياً على الموردين، حيث طالّت مواعيد تسليم الموردين خلال شهر ديسمبر للمرة الأولى منذ مارس 2021. وارتفع حجم مستلزمات الإنتاج المُخزّنة للشهر السابع على التوالي في ديسمبر، وبأسرع معدّل منذ سبتمبر 2021.

وارتفع متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج للشهر الخامس على التوالي في ديسمبر 2021 بمعدّل ظلّ أعلى من متوسط الدراسة التي بدأت قبل خمس سنوات تقريباً. وقررت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر تمرير التكاليف المرتفعة إلى عملائها على شكل ارتفاعات في الأسعار، حيث سجّل معدّل تضخم أسعار الإنتاج ثاني أعلى مستوى له في تاريخ الدراسة.

المشتريات، هذه المكونات الثلاثة المتبقية من المؤشر والأصغر من حيث الوزن الإجمالي، أثر إيجابي مباشر على القراءة الرئيسية للمؤشر في ديسمبر 2021 مقارنة بنوفمبر من العام ذاته.

ورفعت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر أعداد موظفيها استجابةً للارتفاع السريع في الطلب على سلعها وخدماتها. وارتفع مؤشر التوظيف للشهر الخامس عشر على التوالي، ما يمثل سلسلة قياسية من النمو، وبأسرع وتيرة له منذ يونيو 2021. وكانت المكاسب المحققة في القطاعات الأربعة الرئيسية التي تمّت مراقبتها كبيرة، حيث جاء قطاع البيع بالجملة والبيع بالتجزئة في المرتبة الأولى.

لم يكن النمو الأكبر في أعداد الموظفين كافياً للحيلولة دون زيادة حجم الأعمال غير المنجزة مجدداً في ديسمبر 2021، في إشارة إلى زيادة الضغط على القدرة الإنتاجية للشركات. وارتفعت الأعمال غير المنجزة للشهر الخامس عشر على التوالي وبثالث أعلى معدّل في تاريخ الدراسة، حيث سجّل قطاع الخدمات أكبر زيادة في الأعمال غير المنجزة.

المحتويات

نظرة عامة وتعليق

الإنتاج والطلب

توقعات الشركات

التوظيف والقدرات

الشراء والمخزون

الأسعار

الخدمات المالية

مؤشر PMI العالمي

المنهجية

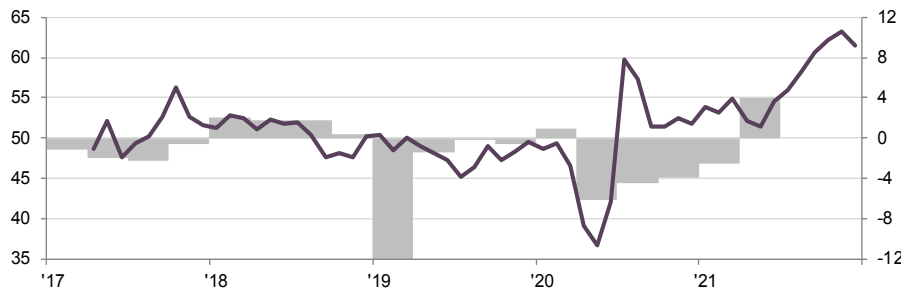
معلومات إضافية

الناتج المحلي الإجمالي القطري

% سنة/سنة

مؤشر مديري المشتريات لقطر

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مركز قطر للمال، مجموعة IHS Markit، جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر.

تعليق

وتعليقاً على نتائج الدراسة الأخيرة، قالت الشبيخة العنود بنت حمد آل ثاني، نائب الرئيس التنفيذي ومسؤول تنمية الأعمال، هيئة مركز قطر للمال:

نموًا سنويًا بنسبة 4% في الربع الثاني عندما بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 52.7 نقطة. ومنذ ذلك الحين، سجّل مؤشر مديري المشتريات ارتفاعًا حادًا إلى 58.2 في الربع الثالث من العام 2021 وإلى 62.3 نقطة في الربع الأخير من العام ذاته.

ظلت توقعات الشركات بشأن النشاط التجاري لعام 2022 إيجابية، وهو ما يُعزى إلى الفرص التجارية الناتجة عن تنظيم بطولة كأس العالم فيفا في قطر واستمرار الأسواق الإقليمية الجديدة بتوفير منتجاتها. وتشير بيانات شهر ديسمبر 2021 إلى أنّ الشركات ظلّت متفائلة بشأن تحديد الأسعار حيث قررت رفع أسعار السلع والخدمات مجددًا.

"سجل مؤشر مديري المشتريات 61.4 نقطة في ديسمبر 2021، وهي قراءة لا تزال مرتفعة مقارنة بأي فترة سابقة منذ بدء الدراسة قبل أكثر من أربع سنوات في أبريل 2017 وحتى نهاية الربع الرابع من العام 2021. وقبل الربع الرابع من العام 2021، سجّل مؤشر مديري المشتريات القراءة الأعلى بواقع 59.8 نقطة في يوليو 2020 بعد انتعاش الاقتصاد بسبب تخفيف إجراءات الإغلاق.

وتشير البيانات الأخيرة إلى انتعاش اقتصاد القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر وإلى تسارع معدّل النمو الاقتصادي السنوي الرسمي في الربع الرابع من العام 2021. وأظهرت أحدث أرقام الناتج المحلي الإجمالي

الإنتاج والطلب

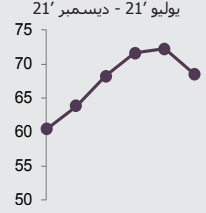
الإنتاج

استمرّ مستوى الإنتاج في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر بالتوسع بوتيرة سريعة في ديسمبر 2021. وشهد مؤشر الإنتاج المعدّل موسميًا انخفاضًا في ديسمبر 2021 مقارنة بالقراءة القياسية التي سجلها في نوفمبر من العام ذاته، ما يمثل أول انخفاض في سبعة أشهر. ومع ذلك، مثلت القراءة الأخيرة للمؤشر رابع أعلى قراءة مُسجّلة منذ بدء الدراسة في أبريل 2017، مشيرةً إلى نمو ملحوظ. وسجّل مؤشر الإنتاج أعلى معدّل للنمو في قطاع الإنشاءات.

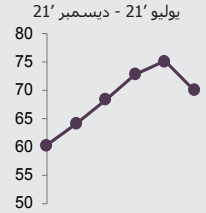
الطلبات الجديدة

سجّل الطلب على سلع وخدمات الشركات القطرية ارتفاعًا سريعًا في ديسمبر 2021 رغم أنّ معدّل نمو الطلب انخفض بدرجة طفيفة مقارنةً بشهر نوفمبر 2021. وانخفضت قراءة مؤشر الطلبات الجديدة المعدّل موسميًا للمرة الأولى منذ مايو 2021 ولكنها ظلّت رابع أعلى قراءة مُسجّلة في تاريخ الدراسة. وارتفع الطلب بشكل ملحوظ في جميع القطاعات الفرعية الأربعة، حيث جاء قطاع الإنشاءات في المركز الأول.

مؤشر الإنتاج

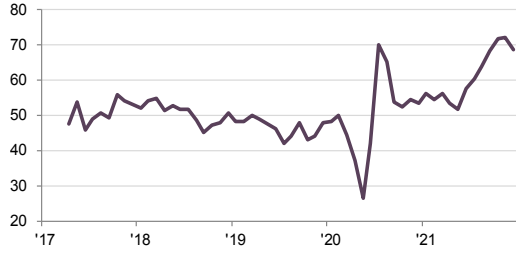


مؤشر الطلبات الجديدة



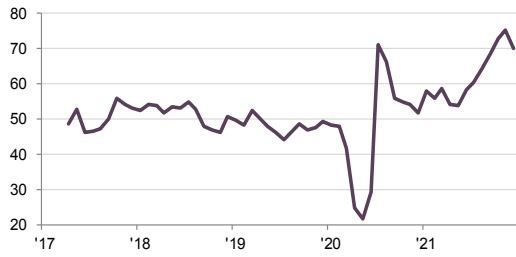
مؤشر الإنتاج

معدّل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر الطلبات الجديدة

معدّل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر الإنتاج المستقبلي

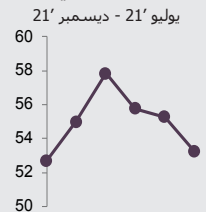
< 50 = نمو متوقع خلال الـ 12 شهرًا المقبلة



توقعات الشركات

قدمت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر توقعات إيجابية بشأن ارتفاع النشاط التجاري خلال الإثني عشر شهرًا المقبلة في ديسمبر 2021. واستمرت الشركات بالإبلاغ عن فرص الأعمال التجارية عام 2022 بسبب تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر. وكان مستوى الثقة هو الأعلى في قطاع الخدمات تبعه قطاع البيع بالجملة والبيع بالتجزئة.

مؤشر الإنتاج المستقبلي



التوظيف والقدرات

التوظيف

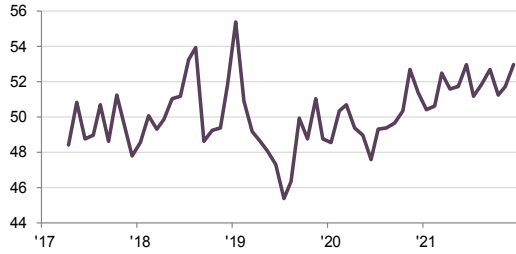
استمرّ مستوى التوظيف في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر بالارتفاع في ديسمبر 2021. واستمرت أعداد الموظفين بالارتفاع بشكل شهري منذ أكتوبر 2020، ما يمثل السلسلة الأطول لخلق فرص العمل في تاريخ الدراسة التي بدأت قبل خمس سنوات تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدّل نمو أعداد الموظفين إلى أعلى مستوى له في ستة أشهر في ديسمبر 2021. وتم توظيف أكبر عدد من الموظفين في قطاع البيع بالجملة والبيع بالتجزئة وقطاع الإنشاءات على التوالي.

تراكم الأعمال غير المنجزة

ساهم تحسّن مستوى الطلب في ارتفاع الأعمال غير المنجزة مجددًا في ديسمبر 2021. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الأعمال المتراكمة غير المنجزة في ديسمبر 2021 بثاني أعلى معدّل لها منذ أكتوبر 2017 وثالث أعلى معدّل مُسجّل في تاريخ الدراسة. وارتفعت الأعمال غير المنجزة بشكل شهري منذ أكتوبر 2020. وكان الضغط على القدرة الإنتاجية للشركات الأكثر وضوحًا في قطاع الخدمات.

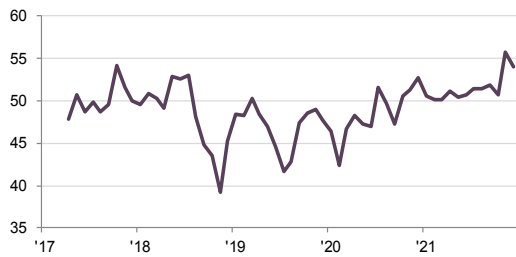
مؤشر التوظيف

معدّل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



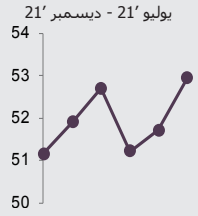
مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

معدّل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



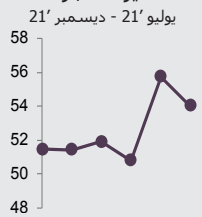
مؤشر

التوظيف



مؤشر تراكم الأعمال

غير المنجزة



الشراء والمخزون

حجم المشتريات

سَجَّلَ مؤشر عروض الشراء المُعدَّل موسميًا قراءة مرتفعةً في ديسمبر 2021، مشيرًا إلى نمو ملحوظ إضافي في حجم مستلزمات الإنتاج التي اشترتها شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر. ولم يشهد معدَّل نمو مؤشر عروض الشراء أي تغيير يُذكر منذ نوفمبر 2021 وكان رابع أعلى معدَّل مُسجَّل منذ بدء جمع البيانات قبل خمس سنوات تقريبًا.

وكانت الأنشطة الشرائية كثيفة بشكل ملحوظ في قطاعات البيع بالجملة والبيع بالتجزئة والإنشاءات.

مواعيد تسليم الموردين

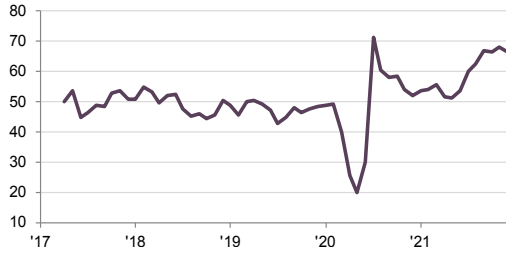
أشارت بيانات شهر ديسمبر إلى إطالة مواعيد تسليم الموردين في ديسمبر مقارنة بشهر نوفمبر 2021. وكان هذا التدهور هو أول تدهور شهري في أداء الموردين منذ مارس 2021. ومع ذلك، طالت مواعيد تسليم الموردين بدرجة طفيفة منذ نوفمبر 2021.

مخزون المشتريات

استمرَّ حجم مخزون مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر بالارتفاع في ديسمبر 2021، لتمتد بذلك سلسلة النمو الحالية القياسية إلى سبعة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، كان معدَّل النمو في المخزون من المشتريات هو الأعلى منذ شهر سبتمبر 2021.

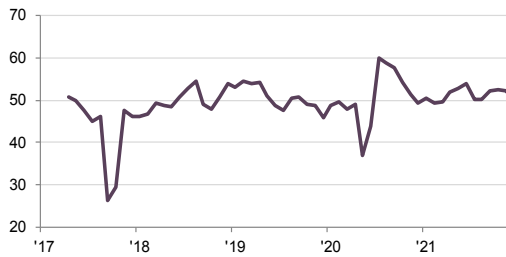
مؤشر حجم المشتريات

معدَّل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



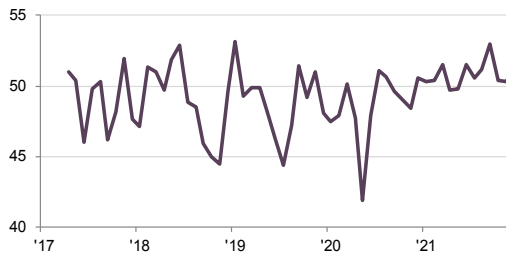
مؤشر مواعيد تسليم الموردين

معدَّل موسميًا، < 50 = مواعيد أسرع منذ الشهر الماضي



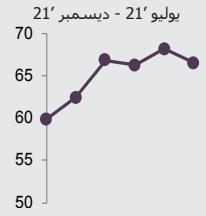
مؤشر مخزون المشتريات

معدَّل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



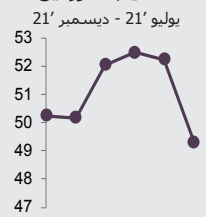
مؤشر حجم المشتريات

يوليو 21 - ديسمبر 21



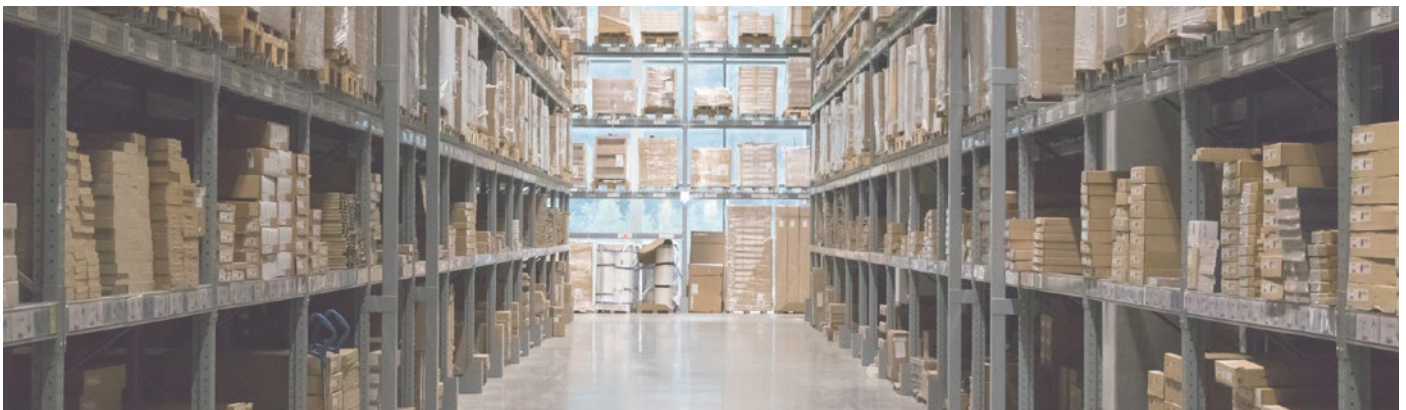
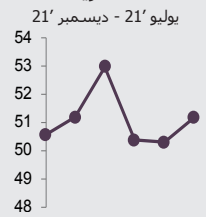
مؤشر مواعيد تسليم الموردين

يوليو 21 - ديسمبر 21



مؤشر مخزون المشتريات

يوليو 21 - ديسمبر 21



الأسعار

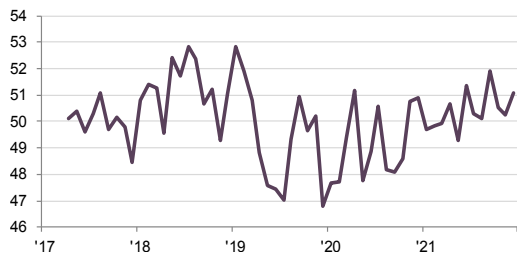
مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



مؤشر أسعار المشتريات
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



مؤشر تكاليف الموظفين
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



مؤشر أسعار الإنتاج
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

استمرّ متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج التي تحملتها شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر بالارتفاع في ديسمبر 2021، لتمتد بذلك السلسلة الحالية للتضخم إلى خمسة أشهر. وكانت هذه ثاني أطول سلسلة لارتفاع متوسط التكاليف في ثلاث سنوات ونصف. ولم يطرأ أي تغيير يُذكر على معدّل التضخم من أعلى مستوى له في 15 شهرًا في نوفمبر 2021 وكان أعلى من متوسط السلسلة على المدى الطويل.

وكانت الضغوط على التكلفة هي الأشدّ في قطاع الخدمات والأضعف في قطاع الصناعات التحويلية.

أسعار المشتريات

استمرّ مؤشر أسعار الشراء المعدّل موسميًا بالتضخم للمرة الثامنة على التوالي في تسعة أشهر في ديسمبر 2021. ومع ذلك، انخفض معدّل تضخم مؤشر أسعار الشراء مقارنة بالمعدّل القوي المُسجّل في نوفمبر 2021 وكان معتدلاً بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت أسعار الشراء في قطاع البيع بالجملة والبيع بالتجزئة.

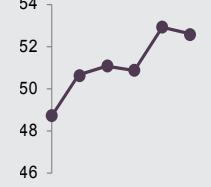
تكاليف الموظفين

سجّل مؤشر تكاليف الموظفين المعدّل موسميًا ارتفاعًا في ديسمبر 2021، مشيرًا إلى ارتفاع الضغط على الأجور والرواتب. وارتفع متوسط تكاليف العمل ثماني مرات في الأشهر التسعة الأخيرة وكان الارتفاع المُسجّل في ديسمبر 2021 هو الأعلى خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وسجّلت قطاعات البيع بالجملة والبيع بالتجزئة والخدمات الارتفاع الأعلى في الأجور والرواتب.

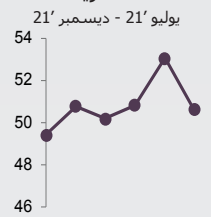
أسعار الإنتاج

ظلّت قدرة شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر على التسعير قوية في ديسمبر 2021. وارتفع متوسط أسعار السلع والخدمات بثاني أسرع معدّل في تاريخ الدراسة ولكنها انخفضت بدرجة طفيفة مقارنة بارتفاعها القياسي المُسجّل في نوفمبر 2021. وسجّلت شركات الإنشاءات زيادة سريعة أخرى في أسعارها، بينما ارتفعت أسعار المصانع بشكل حاد كذلك.

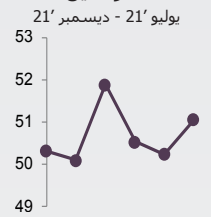
مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج
يوليو 21 - ديسمبر 21



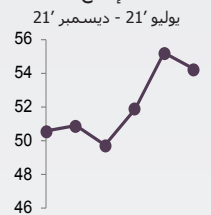
مؤشر أسعار المشتريات
يوليو 21 - ديسمبر 21



مؤشر تكاليف الموظفين
يوليو 21 - ديسمبر 21



مؤشر أسعار الإنتاج
يوليو 21 - ديسمبر 21



الخدمات المالية

قطاع الخدمات المالية يحافظ على معدلات نمو سريعة في نهاية عام 2021

معدّلات نمو النشاط والطلبات الجديدة
تنخفض، ولكنها لا تزال مرتفعة

معدّل التوظيف لدى الشركات المالية
يشهد زيادة سريعة

أسعار الخدمات المالية تشهد
انخفاضًا طفيفًا

أشارت بيانات مؤشر مديري المشتريات
لقطر إلى تسجيل نمو ملحوظ في قطاع
الخدمات المالية في ديسمبر 2021.
وارتفع النشاط التجاري ببطء أكبر في ديسمبر
2021 مقارنة بشهرَي أكتوبر ونوفمبر من العام
ذاته، ولكنه ظل متماسكًا مع ثالث أعلى معدّل
مسجل منذ بدء الدراسة عام 2017.
واتبع معدّل النمو في الطلبات الجديدة نمطًا
مماثلًا، منخفضًا إلى أدنى مستوى له في
ثلاثة أشهر، ولكنه ظل مرتفعًا بشكل عام.

وارتفعت معدّلات التوظيف في شركات الخدمات
المالية مجددًا، وبمعدّل أعلى مقارنة بشهر
نوفمبر 2021 وظلت توقعات النشاط التجاري
إيجابية في الوقت ذاته.

وارتفع متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج
في شركات الخدمات المالية بشكل ثابت
لشهر الرابع على التوالي في ديسمبر 2021
وبمعدّل أكثر حدة مقارنةً باتجاه الدراسة على
المدى الطويل. وفي المقابل، انخفضت أسعار
الخدمات المالية بدرجة طفيفة، مشيرةً إلى
بعض الضغوط على الأرباح.

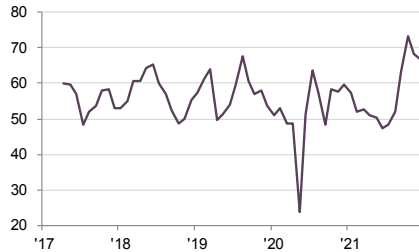
مؤشر الأعمال الجديدة

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



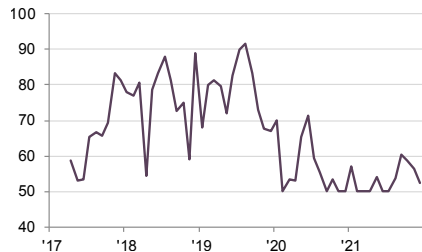
مؤشر النشاط التجاري

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



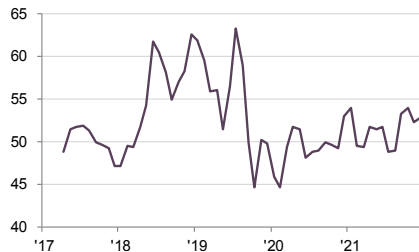
مؤشر النشاط المستقبلي

< 50 = نمو متوقع خلال الـ 12 شهرًا المقبلة



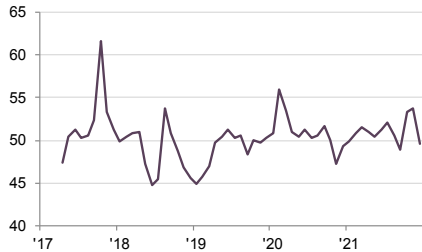
مؤشر التوظيف

معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



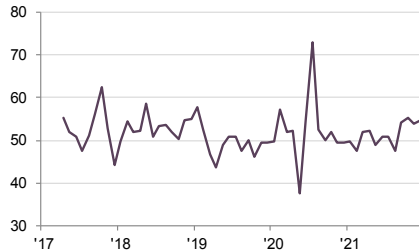
مؤشر أسعار المنتجات والخدمات

معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج

معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي

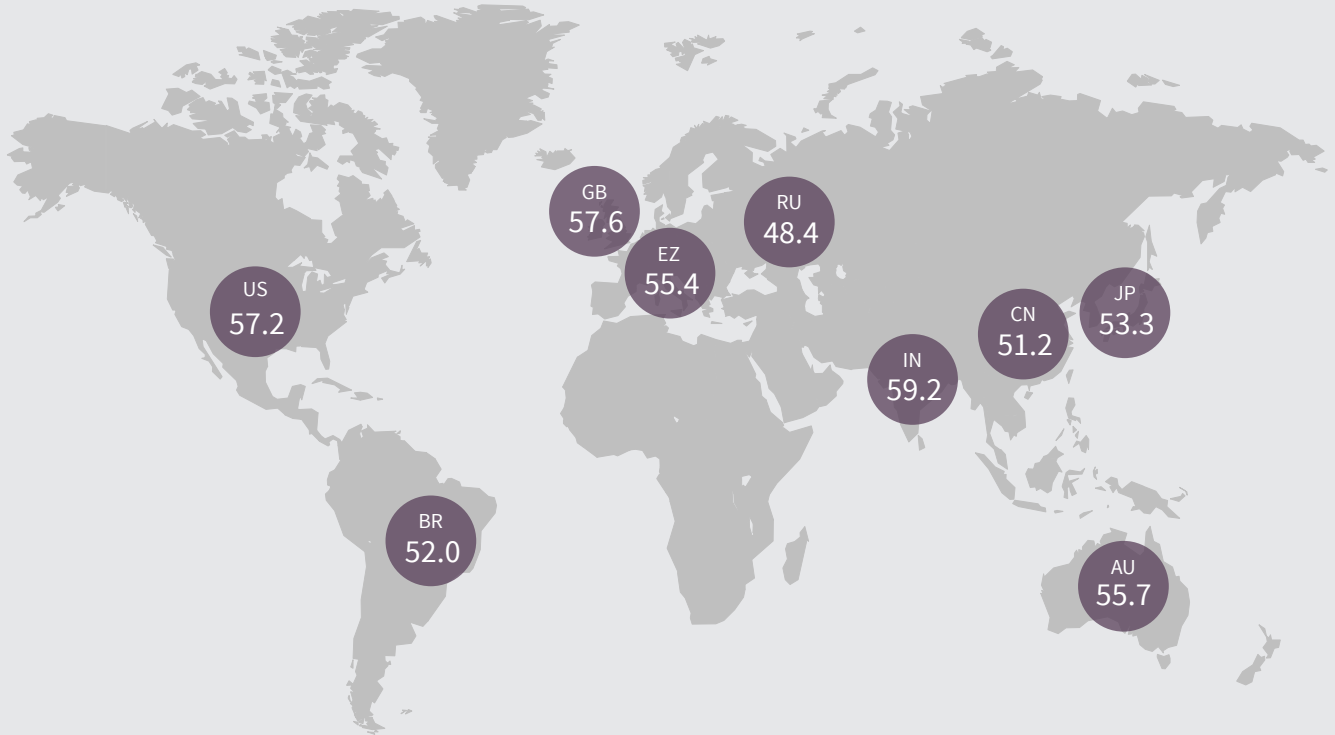


مؤشر PMI العالمي

مؤشر الإنتاج المركب، نوفمبر 2021

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي

مؤشر الإنتاج المركب هو متوسط محسوب وفق الناتج المحلي الإجمالي لمؤشر إنتاج التصنيع ومؤشر النشاط التجاري للخدمي.

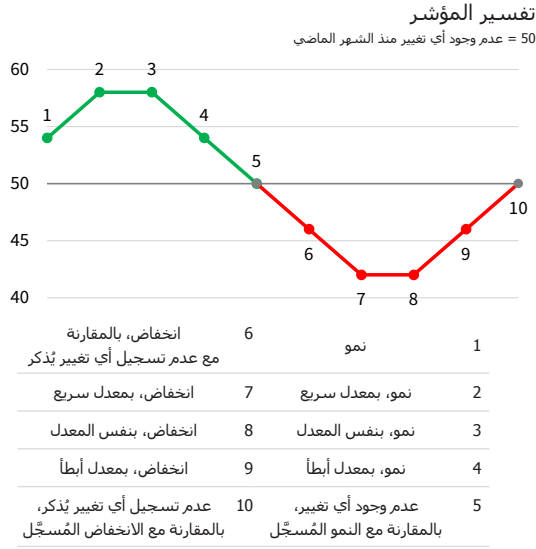


مؤشر الإنتاج المركب

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المنهجية



يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر للمال بواسطة مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 450 شركة من شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات والقوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. وتغطي الدراسة القطاعات التالية: الصناعات التحويلية، والإنشاءات، والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة، والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

تواريخ جمع بيانات الدراسة وتاريخ بدء الدراسة

تم جمع البيانات خلال الفترة من 6 إلى 16 ديسمبر 2021.

جُمِعَت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2017.

حجم هيئة الدراسة

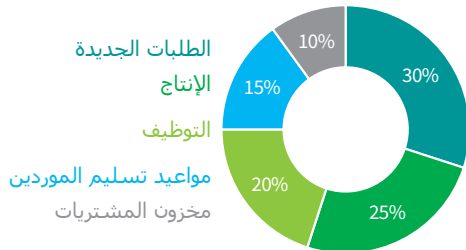
450

شركة

احتساب المؤشر

أعلى بنسبة مئوية
+
(النسبة المئوية
لعدم وجود تغيير) / 2

أوزان مكونات مؤشر مديري المشتريات



تغطية القطاعات

تتضمن بيانات مؤشر مديري المشتريات ردود من الشركات العاملة في القطاعات المُصنَّفة وفقًا للرموز المقتبسة من التنيق الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد:

M	الأنشطة المهنية والعملية والتقنية	C	الصناعات التحويلية
N	أنشطة الإدارة وخدمات الدعم	F	الإنشاءات
P	التعليم*	G	التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة وتصليح السيارات والدراجات النارية
Q	أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي*	H	النقل والتخزين
R	الفنون والتسلية والترفيه	I	الفنادق وأنشطة خدمات المطاعم
S	أنشطة الخدمات الأخرى	J	المعلومات والاتصالات
* القطاع الخاص		K	الأنشطة المالية والتأمينية

للاستفسارات بشأن التقرير

qatarpmi@qfc.qa

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
+44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

مسؤولية الاتصال الإعلامي

منى جابر ال ثاني
مسؤولية العلاقات العامة
مركز قطر للمال
m.althani@qfc.qa

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

ihsmarkit.com/products/pmi.html

نبذة عن IHS Markit

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى معمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2022. جميع الحقوق محفوظة.

حول مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وتحويل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تناقصي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

تُرحب مركز قطر للمال بمجموعة كبيرة من شركات الخدمات المالية وغير المالية.

للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness@QFCAuthority
#QFCMeansBusiness

إجلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.